S/2004/126

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
20 February 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الموجهة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**

270204 250204 04-24524 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم فيما يلي تقريري الخامس والعشرين. وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

(توقيع) بادي **أشداون**

ضميمة

التقرير الخامس والعشرين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام

١ أيلول/سبتمبر – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ لاتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام، المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم فيما يلي التقرير الخامس والعشرين.

موجز

بعد ١٨ شهرا من تولي منصبي كممثل سام في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، ما زلت ملتزما بهدفي الأسمى المتمثل في كفالة وضع البوسنة والهرسك بشكل لا رجعة فيه على الطريق إلى كيان الدولة وإلى الاتحاد الأوروبي. وما زالت أولوياتي تركز على ترسيخ سيادة القانون ودفع الإصلاح الاقتصادي – العدالة وفرص العمل – إلى الأمام، مع المضي قدما في زيادة تحسين أداء مؤسسات الحكم الرئيسية وفاعليتها في البوسنة والهرسك.

في الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريري الأخير، قبل أربعة شهور، أحرزنا تقدما محدودا في عدة مجالات رئيسية. ففيما يتعلق بسيادة القانون: استطعنا بالعمل جنبا إلى جنب مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومع وزارة الأمن للبوسنة والهرسك، أن نقطع خطوات واسعة نحو إنشاء مجلس أعلى وحيد للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وبناء على قانون وضعه مكتبي، سيقوم هذا المجلس المتعدد الأعراق بتعيين وتأديب القضاة والمدعين العامين، وسيعمل كأساس لهيئة قضائية جديدة للبوسنة والهرسك مستوفية لأعلى المعايير الأوروبية.

واصل المكتب إشرافه على إنشاء وكالة معلومات وحماية للبوسنة والهرسك على مستوى الدولة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم إعداد مجموعة من القوانين لينظر فيها في العملية البرلمانية، وتشمل المجموعة تعديلا يقضي بإنشاء وكالة على مستوى الدولة تتمتع بالصلاحيات المناسبة لإنفاذ القانون، وبمعايير وإجراءات مهنية، وأحكام لمعالجة قضايا غسل الأموال وحماية الشهود.

وبدأت الإدارة المتخصصة للجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية والفساد، التابعة لمكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة والفساد الخطيرة في البلد ومقاضاتها. وتضم الإدارة مدعين عامين دوليين ووطنيين يطبقون بصورة فعالة أحكام قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذي صدر في أوائل عام ٢٠٠٣. وأصدرت محكمة البوسنة والهرسك أحكاما في قضايا تزوير وتهريب واتجار بالمخدرات واتجار بالأشخاص، وكان عدد المدعى عليهم في هذه القضايا ٢٠٠ شخص، وتجري الآن محاكمتهم بتهم إضافية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرت المحكمة أول محاكمة لها برئاسة قضاة دوليين واستُخدمت فيها الأحكام المتعلقة بالمساومة على الاعتراف (Plea Bargaining) الواردة في القانون الجديد.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عُقد مؤتمر للمانحين في لاهاي، نظمه مكتبي واستضافته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أعلنت فيه تبرعات بقرابة ١٦ مليون يورو (من المبلغ اللازم المقدر بـ ٣٨ مليون يورو) لافتتاح دائرة محلية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وبعد ذلك بوقت قصير، شكل المكتب وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريقا لرصد القضايا غير الخطيرة "Rules of the Road cases" التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتأكد من أن التحقيق في هذه الدعاوى ومقاضاتها في البلد قد تما على الوجه الصحيح.

وأنشأتُ ثلاث لجان من الخبراء للإصلاح في وقت سابق من عام ٢٠٠٣ - تغطي سياسة الضرائب غير المباشرة والدفاع والاستخبارات، وتتكون من ممثلين محليين برئاسة خبراء دوليين مرموقين - وأنجزت هذه اللجان المهام المنوطة بها أثناء الفترة التي يغطيها التقرير وقدمت استنتاجاتها.

وأدى عمل لجنة الإصلاح الضريبي إلى إنشاء سلطة واحدة للضريبة غير المباشرة على مستوى البلد، تُحول الاختصاص من مستوى حكومتي الكيانين إلى مستوى الدولة. وأقر برلمان البوسنة والهرسك قانونا يتعلق بنظام الضريبة غير المباشرة في البلد، ألغى به إدارتي جمارك الكيانين، وفي الوقت نفسه، قام مجلس الوزراء بتعيين أول مدير للسلطة.

وقدمت لجنة إصلاح الدفاع تقريرها النهائي في أيلول/سبتمبر، وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر أقرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والمجلسين التشريعيين للكيانين قانون الدفاع الجديد للبوسنة والهرسك. وسيجري بموجب هذا القانون إنشاء قيادة وإدارة مشتركة للقوات المسلحة على مستوى الدولة، مما يثبت أقدام البوسنة في الطريق نحو العضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع للاتحاد الأوروبي. ونعمل الآن من أجل تعيين وزير دفاع جديد على مستوى الدولة.

وفيما يتعلق بإصلاح وكالة الاستخبارات، اضطررتُ إلى أن أقدم مشروع قانون وضعته لجنة الخبراء إلى الجمعية البرلمانية للبوسنه والهرسك مباشرة (بعد أن فشل مجلس الوزراء في النظر فيه) وأن أطلب من الهيئة التشريعية أن تقرر ما هي خير وسيلة لإقرار القانون قبل آذار/مارس ٢٠٠٤. وآمل أن يقوم البرلمانيون، مع توفر المساعدة المناسبة، بدور فعال في عملية الإصلاح، ومن ثم كفالة قيام البوسنة والهرسك بإنشاء وكالة استخبارات عصرية ومهنية على مستوى الدولة وقادرة على مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

ومنذ تقديم تقريري الأخير، أنشأتُ أيضا لجنة جديدة تحت رئاسة المجتمع الدولي تستهدف توحيد مدينة موستار المنقسمة عرقيا وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي هناك، وهو ما كان منعدما بشكل مؤلم منذ بدء الحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس اللجنة توصياته حول أفضل الطرق للسير قُدما نحو إيجاد حل لمشكلة موستار يكفل عدم وجود هياكل حكومية متوازية ولا سلطان لشعب على آخر.

وبعد سنة من إقرار استراتيجية المرفق السابع من جانب الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، يسرني أن أعلن أن أهدافنا الرئيسية من أجل الانتقال إلى قيادة وطنية فيما يتعلق بالمرفق السابع، كضمان لحق العودة، قد تحققت. وبعودة ما يقرب من مليون شخص إلى ديارهم السابقة، واكتمال معظم عمليات التعمير الكبيرة، واستعادة المالكين السابقين لجميع ممتلكاتهم تقريبا، صار بالإمكان إنهاء عمل فرقة العمل المعنية باللاجئين والعودة كوحدة قائمة بذاتها في مكتب الممثل السامي، وقد أكملت المهمة الموكولة إليها في الموعد المقرر وهو نهاية عام ٢٠٠٣.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، قدم مكتبي تقريرا مرحليا عن السنة الأولى من خطة تنفيذ المهمة، إلى جانب الأهداف الأساسية التي ستشكل القاعدة لعملنا في عام ٢٠٠٤. وتميز خطة التنفيذ المستكملة بين أن يكون عمل المكتب مكملا للأهداف التي حددتها اللجنة الأوروبية في دراسة الجدوى التي قامت بها والأهداف التي حددتها منظمة حلف شمال الأطلسي في اشتراطاتها فيما يتعلق بالشراكة من أجل السلام.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو تقريري الثالث إلى الأمين العام منذ أن توليت منصبي كممثل سام في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا التقرير، سأقدم تقييما للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في تقريري الأخير، وسأستعرض التطورات التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ثانيا – سيادة القانون

٢ – ظلت أولوياتي ثابتة من البداية: توفير العدالة أولا ثم فرص العمل من خلال إصلاحات محددة بعناية. وانطلاقا من الأعمال السابقة، واصلنا التقدم أثناء الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والخطوات الأساسية التي اتخذت نحو توطيد سيادة القانون في البوسنة والهرسك، شملت مايلي:

- في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وقع المسؤولون المحليون اتفاقا أريد به معالجة الدعاوى المتراكمة بشكل غير مقبول أمام دائرة حقوق الإنسان وإعادة توجيه حركة القضايا الإضافية إلى المحكمة الدستورية. وعمل محور سيادة القانون في مكتب الممثل السامي مع المحكمة الدستورية ودائرة حقوق الإنسان ومع المسؤولين في البوسنة والهرسك على صعيد الدولة وصعيد الكيانين، فضلا عن المنظمات الدولية، من أجل وضع ”خريطة طريق“ مناسبة، من شأنها أن تنقل ولاية دائرة حقوق الإنسان وبعض الموظفين بصورة نهائية إلى المحكمة الدستورية. وبعد أن تلقينا التأييد من مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه، تأكدت لنا الموافقة من السلطات المحلية المختصة ومن المانحين في المجتمع الدولي.

- واصل المكتب، طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر، العمل مع القادة البرلمانيين وغيرهم من المسؤولين الاتحاديين للتأكد من اعتماد البرلمان الاتحادي لقانون الإجراءات المدنية، في جملة تشريعات هامة أخرى. فقد ثبت أن إقرار هذا القانون، الذي قام بوضعه فريق عامل ضم أعضاء من الأوساط القانونية المحلية ومن المجتمع الدولي، يشكل خطوة حيوية في جهودنا الرامية إلى تعزيز الاستثمار في مشاريع تجارية جديدة.

- وواصل المكتب العمل بصورة وثيقة مع المسؤولين الصربيين، إذ تبادلنا الوثائق وغيرها من المعلومات كجزء من التحقيقات المستمرة ضد الجريمة المنظمة. وكانت

هذه المبادلات لاتقدر بثمن بالنسبة للبوسنة والهرسك ولصربيا على السواء في جهودهما من أجل مكافحة الأنشطة الإجرامية الدولية الخطيرة.

- وواصل المكتب قيادته لفريق إداري من أجل إنشاء وكالة محلية للمعلومات والحماية على مستوى الدولة. وتشمل مجموعة القوانين المتعلقة بالوكالة تعديلا لقانون الوكالة القائم ينص على إنشاء وكالة لإنفاذ القانون على مستوى الدولة تتمتع بالصلاحيات المناسبة للإنقاذ. ويوفر التعديل أيضا قانونا لموظفي الشرطة يحدد معايير وإجراءات مهنية وإجراءات لجميع وكالات إنفاذ القانون في الدولة، مع قانون لمنع غسل الأموال وقانون لحماية الشهود. وقد تمت صياغة هذه المجموعة من القوانين ودراستها وتنقيحها بجهود مشتركة بين مكتب الممثل السامي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى تعمل مع فرقة عمل عينها مجلس الوزراء. وتنتظر هذه القوانين أن ينظر فيها في العملية البرلمانية.

- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وصل ثلاثة قضاة دوليين إضافيين للعمل في الفريق الخاص لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وبذلك ارتفع عدد القضاة إلى خمسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت المحكمة أول محاكمة لها برئاسة قضاة دوليين. وكان من الملاحظ بوجه خاص استخدام الأحكام المتعلقة بالمساومة على الاعتراف في قانون الإجراءات الجنائية الجديد.

- وتم تعيين ثلاثة مدعين عامين دوليين إضافيين للعمل في الإدارة الخاصة بمكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، فارتفع بذلك عدد المدعين العامين إلى أربعة. ويقدم مكتب الممثل السامي الدعم المستمر إلى مكتب المدعي العام في شكل مدعين عامين ومترجمين ومعدات وخبرة فنية، فضلا عن العمل مع المدعين العامين في كلا الكيانين للمساعدة في التحقيق في قضايا الجرائم المالية والفساد ومقاضاتها. وأقرت تعديلات للقوانين المتعلقة بمحكمة الدولة ومكتب المدعى العام بالبوسنة والهرسك لرفع القيود المفروضة على عدد القضاة الدوليين والمدعين العامين في هذه الهيئات.

- واصلت وحدة إصلاح المؤسسات الجنائية والادعاء العام مساعدة الوزارات في كلا الكيانين على معالجة المشاكل المتعلقة بإعادة هيكلة المحاكم والادعاء العام. وعملت الوحدة مع مكتب المدعي العام والمحكمة في البوسنة والهرسك لوضع كراسات قواعد لعمليات الإدارة الخاصة بمكتب المدعي العام والدائرة الخاصة للمحكمة. وقامت الوحدة أيضا بتقديم ورقة سياسة إلى مجلس تنفيذ السلام حول إنشاء برنامج يتعلق بسقوط الحق في الممتلكات المدنية، إضافة إلى وضع مشروع

قانون مقترح يتعلق بغسل الأموال، ويكون الأساس الذي يبنى عليه إنشاء برنامج شامل بشأن غسل الأموال.

- وقام أيضا محور سيادة القانون في مكتب الممثل السامي بتحليل للميزانيات على مستوى الدولة ومستوى الكيانين، للمحاكم ومكاتب المدعين العامين والشرطة لمساعدة هذه الحكومات في إعداد ميزانياتها لعام ٢٠٠٤. وقد تبين أن ذلك يشكل تحديا خاصا، بالنظر إلى عدد المؤسسات الجديدة التي أنشئت في العام الماضي والقيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على النفقات الحكومية.

- وأثناء فترة الإبلاغ، نُظمت اجتماعات عديدة لمناقشة أفكار مطروحة من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي لإعادة هيكلة وكالات الشرطة داخل البوسنة والهرسك. وستزداد هذه المسألة وضوحا بعد النظر في القوانين المتعلقة بالمعلومات والحماية، التي نوقشت أعلاه، وإقرارها.

المجلس الأعلى للقضاة والمجلس الأعلى للمدعين العامين

٣ - ظل مكتب الممثل السامي والمجلس القضائي الأعلى المستقل يقومان على امتداد عدة أشهر من الفترة الماضية بدور الميسر في الاجتماعات التي عقدها المسؤولون في دولة البوسنة والهرسك للتفاوض في إنشاء مجلس أعلى موحد على مستوى الدولة للقضاة والمدعين العامين. وأسفرت هذه الاجتماعات عن مشروع اتفاق عمم على جميع الأطراف مشفوعا بالتعديلات اللازم إدخالها على القوانين لتنفيذ الاتفاق. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم إلى وزير العدل مشروع قانون لعرضه على البرلمان وساهم فيه أصحاب المصلحة المحليون. وينص مشروع القانون على إنشاء مجلس أعلى للقضاة والمدعين العامين يمثلهم ويتألف أعضاؤه من مختلف الإثنيات، يعين القضاة والمدعين العامين، ويتخذ بشأنهم الإجراءات التأديبية، وينظم كذلك شؤون ميزانية الجهاز القضائي ويشرف عليها. ويشكل مشروع القانون أساسا لجهاز قضائي في دولة البوسنة والهرسك يستوفي المعايير الأوروبية. وفيما يلي الخطوات الأخرى التي اتخذت صوب إنشاء هذا المجلس الجديد:

- وضع المجلس القضائي الأعلى المستقل خطة انتقالية للشروع، ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في إنهاء عملياته على مراحل ونقلها إلى أمانة المجلس الأعلى الدائم للقضاة والمدعين العامين الذي وحّد على مستوى الدولة. وتشمل هذه الخطة تقديرات الميزانية والاحتياجات من الموظفين والمقترحات التنظيمية ومواعيد التنفيذ. ويواصل مكتب الممثل السامي الدعوة إلى التمسك بهذا المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين الموحد باعتباره خطوة حاسمة نحو إنشاء جهاز قضائي قوي ومستقل

لا يخضع لأي تدخل سياسي وهي الدعوة التي تلقى معارضة كبيرة من حكومة جمهورية سربيسكا.

- حقق المجلسان الحاليان للبوسنة اللذان يقدم لهما المجلس القضائي المستقل خدمات الأمانة، تقدما مطردا في عملية إعادة انتقاء القضاة والمدعين العامين، وكذلك في البت في طلبات التعيين المتبقية. وعين المجلسان ٣٤٧ قاضيا ومدعيا عاما في ١٥ محكمة و ٦ مكاتب للمدعين العامين.

- بقيت هناك في نهاية السنة حوالي ٥٥٠ وظيفة يتعين ملؤها قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، الأجل الأقصى لإنشاء مجلس موحد للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة. وقد فرغ من إجراء معظم المقابلات مما يجعلني على ثقة من أن عملية التعيينات ستنجز في موعدها.

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت ٧٧٦ شكوى جديدة بشأن إخلال قضاة ومدعين عامين بواجباتهم. واتخذ المجلسان عدة تحقيقات تأديبية وانتهيا من النظر في قضية رفضت فيها محكمة الاستئناف طعنا في قرار اتخذته محكمة ابتدائية يقضي بثبوت مسؤولية تستتبع اتخاذ إجراءات تأديبية. وقدم في الأثناء مكتب المدعي العام للإجراءات التأديبية إلى المجلسين ستة طلبات لاتخاذ إجراءات تأديبية حسما فيها النظر في طلبين اثنين.

- واصل مكتب الممثل السامي، من خلال المجلس القضائي المستقل، مراقبة كامل عملية إعادة تشكيل شبكة المحاكم في البوسنة والهرسك. وستسفر هذه العملية المتوقع أن يفرغ من إنجازها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عن تقليص مجموع عدد القضاة بنسبة كبيرة (تناهز ٢٨ في المائة) وتحقيق وفورات كبيرة (تناهز ٦,٣ مليون يورو سنويا). وينطوي تنفيذ شبكة المحاكم المبسطة على دمج ٢٢ محكمة، دمجتا اثنتان منها بنجاح في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣.

- في أوائل كانون الأول/ديسمبر، تتم إعداد الصيغتين النهائيتين لقانوني الكيانين وعرضتا على وزيري العدل لعرضهما على البرلمان. ويحقق القانونان اتساق هيكل محاكم الكيانين بما يكسبا قدرا كبيرا من التشابه في كامل أنحاء البلد. وسيحل قانون محاكم الاتحاد محل القوانين الكانتونية العشرة للمحاكم مما يبسط الهيكل التنظيمي للمحاكم برمته.

- شرع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في تنفيذ مشروع إعادة تشكيل محاكم جرائم الأحداث وأصدر القائمون عليه تقريرهم الأولي في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣. والهدف من هذا المشروع إنما يتمثل في تقييم شبكة المحاكم برمتها مما يشمل ١١٦ محكمة من محاكم الأحداث و ٣١٦ قاضيا يبتون سنويا في مئات آلاف القضايا، ويتمثل في تقديم توصيات بشأن ترشيد هذا المشروع في المستقبل.

ثالثا – مكافحة الشبكات المناصرة للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم حرب

٤ – تواصلت استفادتنا من تعاوننا الوثيق مع الاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة في هذا المجال. واستجابة لمبادرة منا، أبقي الاتحاد الأوروبي على القائمة التي وضعها بأسماء الممنوعين من تأشيرات السفر من الأفراد المشتبه في أهم يعرقلون اضطلاع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بولايتها، ويقدمون دعما ماديا للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم حرب. وجمدت الولايات المتحدة، لاعتبارات مماثلة، أصولا يملكها عدد من الأشخاص في سياق جهودها للكشف عن مناصرين آخرين للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم حرب.

رابعا – فرص العمل

٥ – شرع مكتب الممثل السامي، في المرحلة الثانية، من مبادرته المقسمة إلى مرحلتين والداعية إلى إعمال الجرافات لمساعدة الأوساط التجارية في البوسنة والهرسك على إزاحة الحواجز الأسمنتية من على الطرقات، والقيام، بقدر الإمكان، بتذويب الخطوط الفاصلة لتوفير فرص العمل بتحرير الاقتصاد من هذه الحواجز. وحددت لجنة إعمال الجرافات ٥٠ حاجزا أسمنتيا أقيم على الطرقات لدواع اقتصادية، وناقشت مع التجار المحليين والجمعيات التجارية الحلول القانونية لرفع هذه العقبات. ومن المتوقع إقرار ٥٠ إصلاحا من الإصلاحات الجديدة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤.

٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب توجيه الجهود نحو نقل اختصاص تحويل ملكية المؤسسات الاستراتيجية من وكالات الكانتونات لتحويل ملكية تلك المؤسسات، إلى الوكالة الاتحادية لتحويل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص، وتوجيه الجهود نحو إنشاء منفذ إعلامي وحيد (موقع إلكتروني موحد) للإعلان عن فرص تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص. ومن أصل ١٥ مؤسسة من المؤسسات التي تقرر بيعها باستدراج عروض لشرائها تقدم حتى نهاية عام ٢٠٠٣، وقد أعلن حتى الآن عن أن الاختيار رسا على عروض لشراء ١٤ مؤسسة. ويمثل بيع نزل هوليداي إن في سراييفو أكبر عملية لتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

٧ – وللاستفادة من الزخم الذي نشأ في جميع أنحاء البلد عن الإصلاحات الاقتصادية، حدد مكتبي عدة أهداف واضحة للاستمرار في نشدانها خلال الأشهر الست القادمة. ويتصدر قائمة هذه الأهداف، التنفيذ الكامل دون إبطاء للإصلاحات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، وإنشاء نظام موحد للسجل التجاري وذلك بإقرار وتنفيذ القانون الإطاري للسجل التجاري، ورسم سياسة تجارية شاملة تشجع الصادرات. ومن الأوليات الأخرى، إنشاء وتحسين مؤسسات وخدمات تدعم الأعمال التجارية المحلية من قبيل وكالة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ومعهد لتوحيد القياسات، وتنفيذ مجموعة التدابير الرامية إلى تسديد الدين المحلي؛ وتسريع عملية تحويل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص بتعزيز وكالات تحويل الملكية إلى القطاع الخاص في كلا الكيانين.

الهيكل الضريبي والمالي

٨ – تتمثل إحدى المنجزات الرئيسية التي حققها المكتب في الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، في إنشاء سلطة موحدة في جميع مناطق البلد لجباية الضرائب غير المباشرة، ينقل إليها اختصاص جباية الضرائب من الكيانين إلى الدولة وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد برلمان البوسنة والهرسك قانون جباية الضرائب غير المباشرة الذي ألغي قانونيا إدارتي الجمارك في كلا الكيانين وأحل محلهما إدارة موحدة لجباية الضرائب غير المباشرة في كامل البلد. وقد تم بعد ذلك بفترة وجيزة اختيار كمال كاوزيفيتش مديرا جديدا لهذه الإدارة وعينه مجلس الوزراء في هذا المنصب.

٩ – وأشرف المكتب أيضا على اتفاق بشأن خطة لتسديد الدين الداخلي للبوسنة والهرسك، تزيح عقبة رئيسية تحول دون الاستثمار وتوفير فرص العمل في البلد. وبمشاركة كبيرة من مكتبي أيدت سلطات الدولة والكيانين وسلطات بركو خطة لتسوية مطالبات المواطنين المالية المعلقة التي توارثتها الحكومات المتعاقبة. ويتمثل الحل في تسديد جزء من الدين نقدا وتسديد الجزء الآخر في صورة سندات. ذلك أن حكومة الدولة الاتحادية وحكومتا الكيانين لم تجد أمامها من حل لتسوية مطالبات تنطوي على بلايين اليورو سوى تقسيم الدين إلى أقساط تسدد على عدة مراحل. ويجب على الحكومة الآن أن تسن وتنفذ تشريعات لإعادة تسديد المبالغ وإصدار السندات ويجب عليها أن تتحقق من جميع المطالبات ووضع الترتيبات اللازمة لذلك.

١٠ – وخلال الأشهر القليلة الماضية، تكفل مكتبي على النحو الواجب بعملية وضع الميزانية السنوية للدولة والكيانين ووضع ميزانياتها للسنة المالية لعام ٢٠٠٤. وكان يتعين

التغلب في وضع ميزانية الكيانين والدولة لعام ٢٠٠٤ على التحدي المتمثل في نقل الاختصاصات والموارد الجديدة من الكيانين إلى الدولة.

الزراعة

١١ - قدم المكتب المساعدة بنجاح إلى المعهد الحكومي للطب البيطري مما مكنه من أن يصبح جاهزا للعمل وقادرا على الوفاء بشروط الإبلاغ الدولية. ومن المؤمل أن تشيع هذه الإجراءات مشاعر الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين وأن تحسن كذلك الفرص المتاحة أمام المنتجين في البوسنة والهرسك لتصدير منتجاتهم الزراعية.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٢ - يتضح من نشر نتائج مراجعة حسابات الشركات العامة الثلاث للاتصالات السلكية واللاسلكية وجود أنماط لسوء الإدارة وانعدام الكفاءة تثير الانزعاج حيث أنها كلفت المستهلكين ودافعي الضرائب مبالغ ضخمة. وفي ضوء هذا التطور الذي آلت إليه الأمور، التزمت حكومتا الكيانين بأن تنفذ إصلاحات ترمي إلى تحسن ممارسات الإدارة وتقضي على الفساد المتأصل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبدعم من مكتبي، سنت عدة تشريعات من بينها قانون المؤسسات العامة، وقانون استثمارات الصناديق العامة، وقانون المشتريات العامة. ومن المؤمل أن ترسي هذه القوانين وتثبت ممارسة الرقابة على إدارة المؤسسات وترسي وتثبت إعمال معايير المحاسبة في البوسنة والهرسك.

الطاقة الكهربائية وخدمات المصلحة العامة

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الوزراء القانونين اللذين أنشأ بموجبهما شركة إيصال الكهرباء وجهة تشغيل الشبكة المستقلة، بيد أن هذين القانونين لا يزالان قابعين في أدراج البرلمان. وسيساعد هذان القانونان، عند تنفيذهما، في تحقيق سلامة عمل شبكة إيصال الكهرباء وزيادة ربط البوسنة والهرسك بالسوق الكهربائية الداخلية للاتحاد الأوروبي. وأحرز كذلك تقدم نحو وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني لخدمات المصلحة العامة.

وسائط النقل

١٤ - اعتمد البرلمان في كانون الأول/ديسمبر قانون الطيران المدني ومن المؤمل أن يدخل حيز النفاذ قريبا.

إصلاح الإدارة العامة وجهاز الخدمة المدنية

١٥ - في ١ أيلول/سبتمبر، تعززت بقدر أكبر عملية إصلاح الإدارة العامة العملية الأساسية المطروحة في خطة المكتب للإصلاح منذ أن قدمها في آذار/مارس ٢٠٠٣، إلى المجلس التوجيهي مجلس إحلال السلام، وذلك بتعيين منسق وطني في وزارة العدل للبوسنة والهرسك مكلف بإدارة خطة الإصلاح والإشراف عليها. وقد عهد إلى هذا المنسق بمهمة الإشراف على تطوير الإدارة العامة بما يجعلها أكثر كفاءة وأقرب إلى المواطن باعتبار ذلك من الشروط الأساسية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

١٦ - وعلى امتداد كامل الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مكتبي في عملية تعيين المدير الأول للوكالة الاتحادية للخدمات العامة بعد دخول قانون الجهاز الاتحادي للخدمات العامة حيز النفاذ في تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان أن تتم مراقبة هذه الوكالة على النحو الواجب لمنع المحاباة في تعيين موظفي الخدمة المدنية. وما زال المكتب يراقب عن كثب المرحلة النهائية من هذه العملية التي تشمل إنشاء الوكالة وتعيين موظفيها، بالإضافة إلى الإنفاذ الكامل للتشريعات على مستوى الكيانين ومستوى الكانتونات ومستوى البلديات، بالتشاور في ذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان تطبيق المعايير الدولية في اختيار الموظفين. وقد تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم دعم مالي وتقني إضافي، ولكن لا بد من المزيد من الأموال لكفالة إحلال أداة فعالة وكفؤة تعين موظفي الخدمات العامة على أساس الكفاءات وحدها.

خامسا - البيئة السياسية

١٧ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوث مناوشات سياسية بين الحكومة والمعارضة، اقترنت بازدياد حدة التوتر في الائتلاف الحاكم، الذي تسيطر عليه الأحزاب الوطنية الثلاثة. وما فتئت أحزاب المعارضة من كلا الكيانين تقوم ببعض المحاولات لتعزيز قواها قبل الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وشملت هذه المحاولات توقيع برنامج مشترك، يستغل استمرار الصعوبات الاقتصادية في البوسنة والهرسك، ورغبة مشتركة في التعجيل في إجراء الانتخابات العامة. ولا يزال ناتج الحكومات، ومؤسسات الدولة بوجه خاص، منخفضا، في حين تلوح في الأفق حتمية الإصلاح.

١٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة الجدوى للبوسنة والهرسك، التي خلصت إلى نتيجة مفادها أن الجماعة تأمل بأن تتمكن من أن توصي بالشروع في مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في العام القادم، شريطة أن تحرز

البوسنة والهرسك تقدما هاما في عدد من المجالات التي تم تحديدها كأولويات لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت منظمة حلف شمال الأطلسي معايير واضحة من أجل دخول البوسنة والهرسك في برنامج الشراكة من أجل السلام.

١٩ - وتم اعتماد إصلاحين هامين في مجالي الدفاع والضرائب على صعيد الدولة في كانون الأول/ديسمبر، بإنشاء مؤسستين رئيسيتين تتمتعان بالاختصاص على صعيد الدولة. ويعطي قانون الدفاع للبوسنة والهرسك رئاسة البوسنة والهرسك القيادة والسيطرة على القوات المسلحة في جميع أنحاء البلد، ونزع هذا الاختصاص من مستوى الكيانات. كما ينص على إنشاء وزارة الدفاع للبوسنة والهرسك التي تضطلع بدور تقرير السياسيات في جميع المسائل وتمارس القيادة التنفيذية الجديدة على صعيد الدولة. وينص قانون الضرائب غير المباشرة على إنشاء سلطة الضرائب غير المباشرة على صعيد الدولة، التي ستوفر مصدرا مضمونا من مصادر الدخل لخزانة الدولة لأول مرة في تاريخ البوسنة والهرسك لما بعد الحرب. وأصدر برلمان البوسنة والهرسك هذين القانونين بتأييد من برلماني الكيانين، بالرغم من أن الضغط الدولي القوي على الحكومات والبرلمانات كان ضروريا لاعتماد كلا الإصلاحين.

٢٠ - ولا تزال العلاقات بين حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي - وهما الحزبان الحاكمان الرئيسيان في الاتحاد - متوترة، وتحافظ على التوازي على أساس الانتماء العرقي، بالرغم من التغييرات الدستورية التي تم وضعها موضع التطبيق منذ عامين. وكان لتزايد الخصومات السياسية داخل قيادة حزب العمل الديمقراطي، التي حدثت جزئيا نتيجة لمرض مؤسس الحزب وأول رئيس للبوسنة والهرسك علي عزت بيغوفيتش ووفاته، تأثير بالغ على حكومة الاتحاد، وانتشار إشاعات عن استبدال رئيس الوزراء أحمد هتزيباسيتش وحكومته. وفي جمهورية صربسكا، يعتبر الاضطراب الاجتماعي أكثر ظهورا ، بالرغم من أن التوترات في الائتلاف الحاكم لم تؤد إلى ما كان يتوقع غالبا من إجراء تغييرات في الحكومة. ولا يزال معظم الجدل يركز على المركز الدستوري لجمهورية صربسكا، نظرا لتولي الدولة الاختصاصات الجديدة في ميداني الأمن والضرائب. وتحول الجدل حاليا إلى إنشاء وكالة وحيدة للاستخبارات للبوسنة والهرسك ككل، وتعزيز مهام الشرطة على صعيد الدولة - وكلاهما شرط أساسي لمواصلة الاندماج في أوروبا.

٢١ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وبعد أن عجزت اللجنة التي يرأسها مجلس مدينة موستار عن وضع نظام أساسي جديد للمدينة، قمت بإنشاء لجنة يرأسها خبير دولي. وفي كانون الأول/ديسمبر، تقدم رئيس اللجنة بتوصياته، التي حدد فيها الخطوات التي يتعين اتخاذها لكفالة وجود إدارة موحدة لمدينة موستار قادرة على تقديم خدمات كافية وتحقيق النمو

الاقتصادي لجميع مواطني موستار. ولجأ حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي إلى عرقلة اعتماد النظام الأساسي الجديد، وأعربا عن رغبتهما في الاحتفاظ بالهياكل الموازية التي استفاد منها الحزبان على حساب المواطنين.

٢٢ - أما مقاطعة بركو التي كانت في الماضي موضع نزاع فقد مضت قدما في الجزء الأخير من السنة، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح القضاء ونجحت جمعية بركو في الصيف في اعتماد قانون الانتخابات الذي طال انتظاره لكنه كان موضع خلاف، مما مكن المشرف على بركو من تحديد موعد الانتخابات المحلية الأولى للمقاطعة التي ستجري إلى جانب الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

الأمن والدفاع

٢٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، قدمت لجنة إصلاح الدفاع تقريرها، الذي شمل اقتراح سن قانون للبوسنة والهرسك بشأن الدفاع، وإنشاء قيادة مشتركة على صعيد الدولة للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى تعيين وزير جديد للدولة للدفاع. وتتلاءم المقترحات والتوصيات التشريعية للجنة إصلاح الدفاع مع المبادئ التوجيهية لعضوية برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتزامات البوسنة والهرسك السياسية - العسكرية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٤ - وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك والمجلسان التشريعيان لاتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا بسن قانون الدفاع للبوسنة والهرسك وإقرار تعديلات دستوري الكيانين. كما قدمت لجنة إصلاح الدفاع مجموعة من التوصيات التي تتعلق بوضع قانون عام لجيش اتحاد البوسنة والهرسك وفرض الرقابة الديمقراطية البرلمانية على القوات المسلحة. وأولت اللجنة اهتماما خاصا لضرورة كون تكاليف القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في حدود طاقتها، واقترحت تخفيض العديد من عناصر مؤسسة الدفاع. كما اقترحت أن تتطلع البوسنة والهرسك إلى ما وراء الشراكة من أجل السلام وتتعهد بالتزام واضح بالانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل. وتشكل توصيات اللجنة أساسا للإصلاحات الإضافية المطلوبة لبلوغ هذا الطموح.

٢٥ - وأشار مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي في اجتماعه المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر، إلى أن سن قانون الدفاع للبوسنة والهرسك قد أثبت أن البوسنة والهرسك مرشح موثوق لبرنامج الشراكة من أجل السلام وأكد أنه يتطلع إلى الترحيب بالبوسنة والهرسك في برنامج الشراكة من أجل السلام عندما يتم الوفاء بالشروط التي وضعها الحلف.

وحث المجلس البوسنة والهرسك على توخي قمة استانبول كهدف واقعي يمكن لها بحلول موعده أن تستوفي الشروط المعلقة.

٢٦ - وتم أثناء فترة التقرير، البدء بتشغيل اللجنة المشتركة للدفاع والتوجيه التابعة للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، لإثبات مبدأ الرقابة البرلمانية. وتم حث الرئاسة على التقدم بسرعة بتعيين المناصب الرئيسية على مستوى الدولة بأمل تولي وزير الدفاع ونوابه مناصبهم بحلول منتصف شباط/فبراير، وتم الشروع في الأعمال التحضيرية لانتقال أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية إلى وزارة الدفاع وتم إحراز تقدم نحو إعادة تشكيلها، ومن المقرر تقديم المقترحات التنظيمية النهائية في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٢٧ - وأصدرتُ في كانون الثاني/يناير قرارا بتمديد لجنة إصلاح الدفاع إلى آخر عام ٢٠٠٤، وذلك من أجل الإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة ومساعدة البوسنة والهرسك على بلوغ الهدف المتمثل في استيفاء شروط الشراكة من أجل السلام بحلول موعد قمة استانبول.

إصلاح الاستخبارات

٢٨ - قامت لجنة الخبراء المعنية بإصلاح الاستخبارات في نهاية آب/أغسطس، بعد شهرين من المداولات، بالانتهاء من وضع مشروع القانون المتعلق بوكالة الاستخبارات والأمن، الذي أرسل إلى الخبراء المحليين والدوليين لإبداء تعليقاتهم. وحظي القانون بقبول حسن من جانب الأوساط الجامعية وأرباب المهن، وتم استخدام أجزاء هامة من القانون من جانب مركز جنيف للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة في إطار سعيه لوضع قانون نموذجي للإشراف على الاستخبارات.

٢٩ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر، قدم مشروع القانون إلى مجلس الوزراء، الذي تردد في النظر فيه. وكان هذا العجز عن تحقيق تقدم مدعاة للقلق، وخاصة في ضوء تجدد الاعتداءات الإرهابية في الخارج. وأدى تسويف الحكومة إلى التهديد بتعطيل التقدم المحرز آنفا في توحيد قطاع المخابرات والأمن في البوسنة والهرسك على صعيد الدولة، بينما تفاقم الخطر الذي يتهدد مواطنيها من جرّاء عدم كفاية خدمة الأمن في البلد.

٣٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وبعد إدخال تعديلات طفيفة على مشروع القانون، قدمتُه مباشرة إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك وطلبت إلى هذه الهيئة التشريعية أن تبت في أنسب الإجراءات لكفالة سن القانون بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويتوخى القانون إنشاء وكالة وحيدة للاستخبارات بحلول نيسان/أبريل.

٣١ - وأوضحتُ بأن مسؤولية تنظيم قطاع الاستخبارات والأمن وفقا للمعايير الأوروبية المقررة تقع حاليا على البرلمانيين في البوسنة والهرسك. وأنا على ثقة من أنهم سيؤكدون رغبة الجمعية البرلمانية في الاضطلاع بدور كامل وفعال في عملية الإصلاح، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإصلاحات كالتي تم بيانها في دراسة الجدوى التي اضطلعت بها المفوضية الأوروبية. وتحتاج البوسنة والهرسك إلى وكالة حكومية مهنية حديثة للاستخبارات التي ستمكن البلد من الوفاء بالتزاماته ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي وغير ذلك من الأخطار. ولم يعد بإمكان البوسنة والهرسك أن تتحمل وجود قطاع الاستخبارات بصورة فعالة خارج سلطات الدولة المختصة.

موستار

٣٢ - وقمت، على النحو الذي أشرت إليه في تقريري الأخير، بإنشاء لجنة ثانية لإصلاح مدينة موستار، التي لا تزال بعد ٨ سنوات من الحرب، مجموعة من البلديات دون أي تنسيق أو قدرة على توليد التنمية، وتهدد في الوقت نفسه بزعزعة استقرار البوسنة والهرسك ككل. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أصدرت قرارا لهذه اللجنة الجديدة، التي أوكل إليها وضع نظام أساسي دائم لمدينة موستار، وطلبت إلى نوبرت ونترستين من ألمانيا أن يتولى رئاستها. وتضم لجنة موستار أعضاء ترشحهم الأحزاب السياسية للبوسنة والهرسك الممثلة في مجلس مدينة موستار، بالإضافة إلى العديد من الخبراء المحليين والدوليين.

٣٣ - وفي الفترة التي سبقت بدء عمل اللجنة مباشرة، عقد أحد كبار نوابي، السفير فرنر فنيدت، مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة في موستار، وفي جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وأسفرت هذه الاجتماعات عن توقيع التزام بالمشاركة في عمل اللجنة الثانية.

٣٤ - وعقدت اللجنة خلال الأسابيع العديدة التالية ١٤ دورة نوقشت فيها جميع المواضيع ذات الصلة بوضع نظام أساسي جديد. وبالرغم من أن أعضاء اللجنة تمكنوا من الاتفاق على معظم البنود في نص النظام الأساسي الجديد، فقد انقضى الموعد النهائي المحدد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، دون التوصل إلى اتفاق نهائي. وانقسم أعضاء اللجنة حول مسألتين حاسمتين - وهما نظام الانتخابات ومركز البلديات الموجودة -، مما أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الأساسي. وحاول الرئيس ونترستين، سد الثغرة بين المواقف المتعارضة بتقديم اقتراح من جانبه، ليكون بمثابة حل وسط. ومع ذلك، فقد عارض بعض الممثلين من الأحزاب التي يسيطر عليها الكروات (بقيادة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي) نظام الانتخابات، في حين عارض أن الزعماء من جانب البوشناق (بقيادة حزب العمل الديمقراطي) إلغاء البلديات.

٣٥ - وقام مكتبي بدراسة متأنية لاقتراح الرئيس، واتفق معه على أن إلغاء البلديات يعتبر أمرا أساسيا لتوحيد المدينة، والحيلولة دون استمرار الهياكل الموازية التي عملت على تقسيم موستار على أساس الاعتبارات العرقية. كما ينص الاقتراح على وضع نظام للانتخابات يحول دون سيطرة مجموعة من الأشخاص على أي مجموعة أخرى في مجلس المدينة، مما يؤدي إلى حماية حقوق الأقليات.

٣٦ - وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، طلبتُ إلى المشاركين في عمل اللجنة مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بوضع نظام أساسي دائم لموستار بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وعدم استبعاد إمكانية إدخال تعديلات على اقتراح الرئيس. وناقشت مع السفير فنيدت، كيفية قيامنا بالشروع خلال مطلع عام ٢٠٠٤، في أنشطة ترمي إلى التأكيد على التوصل إلى حل في الوقت المناسب، بما في ذلك الاشتراك شخصيا في جولة من المشاورات المستفيضة مع ممثلي الأحزاب وأعضاء المجتمع المدني في موستار.

٣٧ - ووافق محاورونا، بمن فيهم أعضاء مجلس تنفيذ السلام، على هذه الاستراتيجية وعلى الفكرة المتمثلة في أني سأضطر إلى فرض نظام أساسي جديد لموستار، في حال فشل هذه المحادثات في التوصل إلى حل توافق عليه الأطراف بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعهدت إلى مكتبي بالشروع في وضع استراتيجية لتنفيذ الإصلاحات، التي سيشارك فيها المجتمع الدولي، وتعزز في الوقت نفسه امتلاك الجهات المحلية لزمام أمورها قدر الإمكان.

سريبرينيتشا

٣٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، حضر بيل كلينتون، الرئيس السابق للولايات المتحدة، كضيف شرف في الاحتفال بافتتاح النصب التذكاري والمقبرة في سريبرينيتشا - بوتوكاري، لتخليد ذكرى الذين راحوا ضحية الجرائم التي ارتكبت في سريبرينيتشا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وفي إطار هذا الاحتفال، دفن في هذا الموقع ١٠٧ فردا ممن تم التعرف عليهم.

٣٩ - واستجابة لتوصيتي بأن يتولى أحد مواطني البوسنة والهرسك عني رئاسة المجلس التنفيذي لمؤسسة النصب التذكاري والمقبرة في سريبرينيتشا - بوتوكاري، تم تعيين بيريتس بلكيتش، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، رئيسا جديدا لهذه المؤسسة. واشترك مع بلكيتش، وهو عضو سابق في مجلس رئاسة الدولة، الرئيس المشارك عمر ماسوفيتش، رئيس اللجنة الاتحادية للبحث عن الجثث والمفقودين. وما زلت عضوا فعالا في المؤسسة، وأخطط لمواصلة مشاركتي ودعمي، ولا سيما في جهود جمع التبرعات لهذا المشروع الهام.

٤٠ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، قام المجلس التنفيذي بتعيين مرشد سميلوفيتش، مديرا لدائرة المؤسسة. وتم هذا التعيين في أعقاب الإعلان العام عن الشاغر الذي أصدرته وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك، وبعد المقابلات التي أجراها ممثلوا المؤسسة. وتسلم سميلوفيتش العمل من مكتبي، الذي ظل يقدم الدعم التام ومهام التنسيق حتى نهاية عام ٢٠٠٣.

لجنة سريبرينيتشا

٤١ - في أوائل أيلول/سبتمبر دفعت حكومة صربسكا إلى مؤسسة سريبرينيتشا - بوتوكاري الدفعة المالية الأولى البالغة مليوني ماركا قابلة للتحويل (مليون يورو) وذلك على النحو الوارد في قرار آذار/مارس ٢٠٠٣ الذي اتخذته دائرة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، بغية التعويض على أسر المفقودين منذ مجزرة عام ١٩٩٥. ويدعو القرار إلى دفع مبلغ إضافي قدره مليونا ماركا قابلة للتحويل على دفعات يبلغ كل منها ٥٠٠ ٠٠٠ مارك قابلة للتحويل على مدى السنوات الأربع القادمة.

٤٢ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، قدمت حكومة صربسكا تقريرا إلى دائرة حقوق الإنسان، على النحو المذكور في قرار هذه الأخيرة، الغرض منه الكشف عن معلومات عن الذين لقوا حتفهم ومصير رفاتهم. وردا على ذلك، ذكرتُ أثناء مؤتمر صحافي عقدته في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي: "يظهر هذا التقرير تغيرا بارزا في الحدة التي تتعامل بها سلطات صربسكا، ولكن بدون أي تغير في الجوهر". وأشدت بسلطات جمهورية صربسكا على إقرارها في تقريرها بحجم الجرائم التي ارتكبت في سربيرينيتشا وبالمعاناة التي لحقت بالأسر فيها لكني انتقدتها على عدم تقديمها معلومات كافية عن الأحداث التي وقعت فيها. وحثثت القيادة في جمهورية صربسكا على تشكيل لجنة مستقلة تسند إليها مهمة تقديم تقارير عما حصل بالضبط في سريبرينيتشا وفي محيطها.

٤٣ - وتمشيا مع الاقتراح الذي قدمته، اعتمدت حكومة صربسكا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر مشروع قرار شُكلت بموجبه لجنة سريبرينيتشا التي أسندت إليها مهام من بينها مهمة التحقيق في قضية المفقودين وتقديم تقارير عنها. ومع أني أعتبر هذا التطور تطورا يبعث على الأمل، كتبت في رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر إلى رئيس جمهورية صربسكا ورئيس وزرائها أني أرى "أنه من المؤسف أن تكون هذه اللجنة قد بدأت عملها بعد انقضاء فترة طويلة جدا على تشكيلها". وأضفت في تلك الرسالة أنه ينبغي للجنة سريبرينيتشا إنجاز مهمتها وإصدار قرارها النهائي قبل ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وأن "أي محاولة لإعاقة عمل اللجنة ستعتبر محاولة واضحة لإعاقة سيادة القانون". كما أكدت تعيين

غوردن بيكن رئيسا لهذه اللجنة واسماعيل سيكتش ممثلها لدى مجموعة من بقي على قيد الحياة، وأعلنتُ أن اللجنة ستضم مراقبين دوليين – أحدهما موظف من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والثاني موظف من مكتب الممثل السامي.

٤٤ – وفي الجلسة الثالثة والخمسين التي عقدها في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، عينت حكومة صربسكا سبعة أعضاء في لجنة سريبرينيتشا قبل أن تعقد أولى جلساتها في بانيالوكا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وأثنيت علنا على سلطات جمهورية صربسكا لإشراكها وزيري الدفاع والداخلية في أعمال اللجنة. وشددت على أني أعتزم إلقاء واجب أخلاقي وسياسي على كاهل هذين الوزيرين وجيش جمهورية صربسكا ودوائر الاستخبارات، للتعاون مع اللجنة بصورة تامة وبدون قيد ولا شرط.

حالة البوسنة والهرسك في المنطقة.

٤٥ – اتخذتُ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير خطوات هامة لتحقيق المصالحة بين الدول الثلاث التي كانت متحاربة سابقا وهي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس صربيا والجبل الأسود سفيتوزار ماروفيتش اعتذارا علنيا للرئيس الكرواتي ستيبان ميزيتش أثناء زيارته بلغراد عن الأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق المواطنين الكروات أثناء الحرب. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ماروفيتش اعتذارا علنيا آخر أثناء اجتماع مجلس التعاون المشترك بين الدول "عن كل عمل شرير أو مأساة عانى منهما أي شخص في البوسنة والهرسك على يد أي شخص من صربيا والجبل الأسود".

٤٦ – وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر أُرسلت إشارة إيجابية وذلك حينما أبرمت البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود اتفاقا ثلاثيا بتوقيعها البروتوكول المتعلق بالحدود الثلاثة بين هذه البلدان. وحددت في ذلك الاتفاق خطيا نقطتا التقاء حدود هذه البلدان الثلاثة وأُعلن فيه أنه لا يمكن إلغاء هذه الحدود.

٤٧ – كما اتخذت البوسنة والهرسك خطوات لتسهيل حركة مرور الناس بين البلدان الثلاثة وذلك بتوقيع اتفاق ثنائي منفصل مع كل من كرواتيا وصربيا والجبل والأسود. ويمكن هذان الاتفاقان مواطني البوسنة والهرسك من عبور الحدود باستخدام هوياتهم الشخصية ليس إلا.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحاكمات مرتكبي جرائم الحرب المحلية

٤٨ – نظم المكتب في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر مؤتمرا للجهات المانحة استضافته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي وذلك من أجل جمع أموال لتنفيذ مشروع إنشاء دائرة جرائم الحرب. وأدى هذا المؤتمر إلى تعهد الجهات المانحة بدفع ١٥,٧ مليون

يورو (زهاء نصف المبلغ الإجمالي المقدر بـ ٣٨ مليون يورو الذي تستدعيه الحاجة) مخصصة لتسيير أعمال دائرة جرائم الحرب المحلية أثناء عاميها الأول والثاني.

٤٩ - وشكل المكتب وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فريقا لكي يتولى رصد القضايا غير الخطيرة (Rules of the road cases) التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأحالتها على الوكالات المحلية المعنية بإنفاذ القانون والملاحقة القضائية. وأسندت إلى هذا الفريق مهمة متابعة هذه القضايا للتأكد من التحقيق فيها وملاحقتها بالطريقة اللازمة بعد أن نظرت فيها هذه المحكمة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مسؤولون عن هذه المحكمة في الاجتماعات التي عقدها الفريق لحل عدد من المسائل. وأحال مكتب الممثل السامي عدة قضايا على مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك وأرسلت كل واحدة منها إلى الإدارة الخاصة من أجل إخضاعها لمزيد من التحقيق.

٥٠ - وقام مكتب الممثل السامي، بما يتفق مع المهمة التي أسندها إليه المجلس التوجيهي في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بتشكيل فرقة عمل للتنفيذ تضم عدة وكالات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت فرقة العمل هذه، التي يتشارك رئاستها أحد كبار نوابي ووزارة العدل في البوسنة والهرسك، خطة إدارية مفصلة. والأفرقة العاملة التي شكلتها الأمانة العامة التابعة لفرقة العمل لمعالجة المسائل ذات الصلة بإنشاء الدائرة - من مثل سن التشريعات وحماية الشهود ومراجعة القضايا - عقدت مجموعة من الاجتماعات البناءة التي ضمت جميع الوكالات الوطنية والدولية المعنية.

٥١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس التنفيذي المشترك التابع لفرقة العمل المذكورة جلسته الافتتاحية. وشارك فيها ممثلون عن جميع السلطات المعنية في البوسنة والهرسك إلى جانب عدة وكالات دولية شملت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وقوة تحقيق الاستقرار في كوسوفو وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتعهد جميع أعضاء المجلس بإنشاء دائرة جرائم الحرب والمشاركة في الأفرقة العاملة التي تضم عدة وكالات.

سادسا - العائدون

٥٢ - أحرز المكتب، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تقدما هاما في مجال عودة اللاجئين والمشردين مما يمهد الدرب أمام إنهاء مهمة فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير في الموعد المحدد لها ألا وهو نهاية عام ٢٠٠٣، ونقل مسؤولياتها الواردة في المرفق السابع إلى سلطات البوسنة

والهرسك. واشتملت المسؤوليات على إجراء إصلاحات تشريعية رئيسية أدت إلى إدخال مجموعة من التعديلات على قانون الدولة المتعلق بالـلاجئين من البوسنة والهرسك والمشردين فيها.

٥٣ - ووفقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ العدد الإجمالي للمسجلين العائدين إلى البوسنة والهرسك وداخلها في نهاية عام ٢٠٠٣ ليبلغ زهاء مليون شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ٤٣٠ شخص ممن يعرفون بالعائدين من الأقليات. وتقدر وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك أن عدد اللاجئين الذين لم يعودوا بعد إلى المنازل التي كانوا يشغلونها قبل الحرب يبلغ نحو ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ ومشرد، مع أن العديد منهم ما يزالوا يعربون عن رغبتهم في ذلك. وهذه المعلومات التي تبعث على الأمل، تظهر إمكانية تواصل عملية العودة.

٥٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع معدل الممتلكات التي استرجعها أصحابها في جميع أنحاء البلد ليتجاوز ٩٠ في المائة. وتدل هذه النسبة على إنجاز القسم الأعظم من عملية تنفيذ قوانين الملكية، مما يرجح الانتهاء منها في جميع بلدات البوسنة والهرسك في مطلع عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من عدم وجود أي عوائق داخلية كبيرة تحول دون تحقيق هذا الهدف، ما برحت توجد مشاكل في التعامل مع اللاجئين في البوسنة والهرسك الذين ما برح يتعذر عليهم استعادة ممتلكاتهم في بلدانهم الأصلية. وما زالوا يشغلون منازل كانت قبل الحرب لمواطنين من البوسنة والهرسك. فعلى سبيل المثال، ما زال أكثر من ٠٠٠ ٢٠ كرواتي صربي يحاولون العودة إلى كرواتيا، ورحب مكتبي بالتعهد الذي اتخذته حكومة كرواتيا على نفسها أخيرا لمعالجة هذه المشكلة.

٥٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس النواب في البوسنة والهرسك تعديلات اعتبرت فيها وزارة حقوق الإنسان واللاجئين الهيئة الرئيسية المعنية بوضع السياسة المتعلقة بعدد من المسائل الواردة في المرفق السابع، والإشراف على معالجتها. ونصت هذه التعديلات على ضرورة تواجد هذه الوزارة في الميدان عبر إنشاء أربعة مراكز إقليمية (في بانيالوكا وموستار وسراييفو وتوزلا). كما عزز بموجبها دور لجنة البوسنة والهرسك المعنية باللاجئين والمشردين باعتبارها الهيئة الرئيسية المعنية بالتنسيق بين الدولة والكيانين وقطاع برتشكو، وإنشاء صندوق العودة، بوصفه مؤسسة على مستوى الدولة مسؤولة عن الحصول على الموارد المالية اللازمة لمشاريع العودة والإعمار.

٥٦ - وما زال مكتبي منخرطا بشدة في نقل مسؤوليات لجنة المطالبات العقارية إلى السلطات المحلية، وذلك على النحو المحدد في المرفق السابع. وتشتمل أنشطته على نقل ما في

حوزة هذه اللجنة من قواعد بيانات وسجلات إلى هيئات تابعة للبوسنة والهرسك، مع سن تشريعات خاصة بالكيانين من أجل معالجة المطالبات العقارية التي لم يبت فيها بعد، وتحديد الهيئة التي ستتولى إعادة النظر في القرارات التي تصدرها هذه اللجنة. غير أن الاتفاق الإطاري الذي ينص على الاضطلاع بهذه الأنشطة لم يوقع بعد. وبما أن هذا الأمر يضع موضع التساؤل، ليس نقل مسؤوليات اللجنة المذكورة نقلا فعليا فحسب، بل أيضا بعض ما يجب أن يتمتع به سكان البوسنة والهرسك من حقوق أساسية، ناشد مكتبي السلطات المسؤولة في البوسنة والهرسك الإسراع في حل هذه المسألة.

٥٧ - وأحرز تقدم بارز في مجال مواصلة هذه العملية اشتمل على استحداث الإطار القانوني اللازم للتأكد من إفادة العائدين بدون تمييز من المرافق والفرص الاقتصادية والاجتماعية. ومضى المكتب في إقامة حملات إعلامية من أجل اطلاع العائدين على القوانين المنطبقة وعلى حقوقهم المستمدة من هذه القوانين، لا سيما حقهم في الحصول على الرعاية الصحية والإفادة مجددا من شبكات الكهرباء والمياه.

٥٨ - ووضع المكتب برنامجا يعمم عن طريق وسائط الإعلام وكتيبا إعلاميا يتعلقان بالإنتاج الزراعي كوسيلة للدخل في سبيل مساعدة العائدين. وتخلينا لوكالة إنماء المنطقة الاقتصادية في سراييفو، عن موقع على الشبكة (www.posao.pa) ذي صلة بهذه الحملة الجارية عبر وسائط الإعلام، يتوقع أن يصبح متاحا في مكاتب التوظيف المحلية.

٥٩ - وما زلنا نعمل بنشاط للعثور على مصادر بديلة لتمويل عملية العودة الجارية حاليا. ونتيجة لذلك، أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا، وأصبح من حقها الحصول على قروض منه لتمويل مشاريع العودة والإعمار. وفي هذا الوقت الذي تتدنى فيه الأموال الدولية الواردة إلى البوسنة والهرسك، ما من شك في أن هذه العضوية سترتدي أهمية قصوى لتنفيذ جزء كبير من المرفق السابع قبل حلول عام ٢٠٠٦، وذلك على نحو ما تصورته وزارة حقوق الإنسان واللاجئين.

٦٠ - ونظرا لمدى التقدم الذي أحرز في مجال العودة في عام ٢٠٠٣، أمكن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر إنهاء عمل فرقة العمل المعنية بالعودة والتعمير كفرقة عمل كانت تتولى مهمة منفصلة لمكتب الممثل السامي، ونقل الدور الذي كانت تؤديه في مجال التنفيذ إلى وزارة حقوق الإنسان واللاجئين وغيرها من المؤسسات التي أنشئت حديثا. واحتفظ المكتب بوحدة تحقق صغيرة واردة في المرفق السابع، وذلك لكي ترصد بشكل فعال، عملية العودة وإبلاغ شركائنا المحليين بمعلومات عن مدى تحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

سابعا – بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٦١ - وإذ أن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تعد أول بعثة تابعة للاتحاد الأوروبي من أجل إدارة الأزمات، فقد أصبحت الآن سمة راسخة من سمات الشرطة في البوسنة والهرسك. وتتكون البعثة حاليا من نحو ٥٠٠ شرطي ونحو ٦٠ خبيرا مدنيا ينتمون إلى ٣٣ دولة. ولأول مرة ساهم الاتحاد الروسي كذلك بتقديم أفراد إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وقاد المفوض سفين فريدركسن البعثة قيادة تتسم بالمهنية والالتزام. ولقد تلقيت، أثناء كتابة هذا التقرير، أنباء محزنة عن وفاة سفين المفاجئة. وأود أن أشيد إشادة خاصة بهذا الشرطي العظيم والصديق، والذي تشكل سيرته دليلا على التزامه بإحلال السلام والاستقرار في البلقان.

٦٢ - ولقد تمكن المفوض وبعثته، كجز من سلم قيادة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والممثل السامي، من الاعتماد على الدعم التام والمتواصل من جانبي عمله وأعمال البعثة. وخلال العام الماضي، لم استخدم سلطاتي لإنفاذ المقرر الأول الصادر في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. ويخوّل هذا المقرر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تقديم توصيات إليَّ من أجل القيام، كحل أخير، بإقالة رجال الشرطة الذين يعوقون تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك نتيجة إخفاقهم المثبت في اتباع القانون المحلي من حيث الشروع في الإجراءات التأديبية المناسبة أو تنفيذها.

٦٣ - ولقد ترسخت في الفترة الأخيرة برامج بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الرامية إلى وضع ترتيبات مستدامة في مجال أعمال الشرطة تحت سيطرة البوسنة والهرسك ومتماشية مع أفضل المعايير الأوروبية والدولية. وظلت من أولويات البعثة التركيز على تعزيز وكالات إنفاذ القانون على مستوى الدولة ومكافحة الجريمة المنظمة (ولا سيما الاتجار في الأشخاص) وسلامة العائدين وأمنهم.

٦٤ - ولقد أكدت دراسة الجدوى التي قامت بها المفوضية الأوروبية (وهي جزء من عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب المنشورة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على ضرورة المضي في إصلاح جهاز شرطة البوسنة والهرسك. ولقد شددت الدراسة بوجه خاص على الحاجة إلى تعزيز قدرات إنفاذ القانون على مستوى الدولة، فضلا عن ضرورة المضي في إعادة هيكلة قوات الشرطة التابعة للبوسنة والهرسك وترشيدها.

٦٥ - وخلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٣، تعرض كل من المفوض وأنا شخصيا لتدخلات سياسية غير مناسبة في تسيير أعمال شرطة اتحاد البوسنة والهرسك. وتسعى هذه المحاولات إلى النيل من التنفيذ المهني لأعمال الشرطة عن طريق التدخل السياسي الذي وقع

في ثلاث مقاطعات وعلى مستوى الاتحاد ولقد قام بها على وجه الخصوص حزب العمل الديمقراطي، غير أنها لم تقتصر عليه. ولقد بعثنا برسالة شديدة اللهجة إلى جميع السياسيين بالبوسنة والهرسك لتذكيرهم بعدم قبول هذا النوع من التدخل. وتوصلنا إلى إيقاف المزيد من التدخلات السياسية في أعمال الشرطة، غير أنه يتعين عليَّ وعلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي توخي اليقظة إذ أن هذه المشكلة قد تعود إلى الظهور في المستقبل.

٦٦ - وتتمثل أخطر مشكلة تواجه أعمال الشرطة في البوسنة والهرسك في تزايد عدد التحديات التي تتعرض لها عملية منح شهادة الصلاحية للشرطة، التي اضطلعت بها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة أثناء ولايتها في البوسنة والهرسك، حيث بُذلت محاولات لإلغائها جاءت بوجه عام من أفراد الشرطة الذين لم يمنحوا هذه الشهادات ورفعوا دعاوى أمام المحاكم. وقد قضت بعض المحاكم المحلية لصالحهم، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية لم تطبق القانون المحلي عند إقالتهم (جراء عدم حصولهم على شهادة الصلاحية). وهناك احتمالات جدية أن يجابه المجتمع الدولي في المستقبل القريب بعودة أفراد الشرطة الذين لم يحصلوا على شهادة الصلاحية من قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى عملهم. ويتعين على الأمم المتحدة وسلطات البوسنة والهرسك والمنظمات العاملة في البوسنة والهرسك أن تعالج هذه ”القضية غير المحسومة“ على وجه الاستعجال الذي تتطلبه.

٦٧ - وخطورة هذه المسألة لا يمكن التهوين من شأنها. ومن المهم، والدعوة هنا تشمل الأمم المتحدة نفسها، حماية الإنجازات التي حققتها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة التي أرست الأساس لبناء قوة شرطة محترفة بالبوسنة والهرسك والذود عنها بأشد قوة، وإلا فقد تتقوض الأعمال التي نهضت بها الأمم المتحدة في مجال الشرطة في البوسنة والهرسك، وهو خطر حقيقي جدا، مما سيلحق الضرر البالغ، لا بسمعة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وحدها، بل أيضا وبصورة خطيرة، بالتقدم المحرز في ترسيخ سيادة القانون في هذا البلد، بما لن يقتصر على عمل الشرطة فحسب، بل سينصب على مجالات أخرى مثل جهاز القضاء. ولقد التمست مرارا، بعد التشاور مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والممثلين المحليين للأمم المتحدة، المشورة من الأمم المتحدة عن السبيل الذي تبغيه في معالجة المسألة بما يؤمن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ولم يتأت حتى الآن العثور على أي حل ناجع مرضٍ للجميع: غير أن خطورة المسألة تستدعي الاهتمام الفوري، وتشمل الدعوة هنا الأمم المتحدة.

ثامنا – تطوير وسائط الإعلام

٦٨ – وتمشيا مع مطالبته دراسة الجدوى التابعة للمفوضية الأوروبية بأن تقوم البوسنة والهرسك بإصلاح نظام البث الإذاعي الحكومي، دأب مكتبي على العمل بشكل وثيق مع المفوضية الأوروبية من أجل رصد اعتماد قانون يتماشى مع المعايير الأوروبية لوسائط الإعلام. ونحن نقوم بتشجيع سلطات البوسنة والهرسك على اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة الاستمرارية الطويلة الأجل لنظام إذاعي حكومي والاستقلال من الناحية المالية ومن ناحية التحرير ومتكامل، وهو نظام يتكون من هيكل مشترك يغطي مذيعيه.

تاسعا – خطة تنفيذ المهمة

٦٩ – في كانون الأول/ديسمبر، قدم المكتب نصا مستكملا لخطة تنفيذ المهمة لكي يعتمدها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام. وتعد هذه الوثيقة الشاملة بمثابة تقرير رسمي وتقييم للسنة الأولى من خطة التنفيذ فضلا عن التحديد الواضح للمهام الرئيسية التي لا يزال يتعين عليَّ وعلى مكتبي تنفيذها. (يمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة التنفيذ الأصلية، والمقدمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، على موقع الإنترنت التالي: http://www.ohr.int؛ وستضاف إلى الموقع قريبا خطة التنفيذ المستكملة). وفي ضوء التقدم المحرز خلال العام الماضي، خفضنا عدد المهام الرئيسية المناطة بالمكتب من ست مهام إلى أربع، وهي تشمل ما يلي:

- ترسيخ سيادة القانون
- إصلاح الاقتصاد
- تعزيز قدرات مؤسسات الحكم بالبوسنة والهرسك، وخاصة على مستوى الدولة
- إنشاء قيادة وسيطرة مدنية للقوات المسلحة على مستوى الدولة

٧٠ – وتنقسم كل مهمة رئيسية إلى عدة برامج فرعية، وتُعد الإدارات التابعة لمكتب الممثل السامي مسؤولة عن تحديد وتنفيذ الخطوات الرامية إلى إنجاز هذه الأهداف الرئيسية. ويحدد كل برنامج فرعي نقطة تحول يمكن فيها اعتبار أن البرنامج قد أُكمل أو نُقل إلى هيئة محلية رائدة لإكماله، ويتم ذلك في الغالب بالتنسيق مع الوكالة الدولية المعنية. ولقد أوضحنا في النص الحديث لخطة تنفيذ المهمة المجالات التي تتداخل فيها أعمال مكتب الممثل السامي مع ١٦ هدفا من الأهداف ذات الأولوية التي حددتها المفوضية الأوروبية في دراسة

الجدوى التي أجرتها ومنظمة حلف شمال الأطلسي في متطلباتها المتعلقة بالشراكة من أجل السلام. ونحن نعتزم إجراء تقييم آخر للخطة حوالي منتصف عام ٢٠٠٤.

عاشرا - الجدول الزمني للإبلاغ

٧١ - أعتزم رفع تقريري المقبل في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وذلك تمشيا مع اقتراحي تقديم تقاريري إليكم في جدول زمني أكثر انتظاما، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسيغطي ذلك التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأعتزم كذلك تقديم تقارير أخرى لتغطية فترات مدتها ستة أشهر، وإذا توخيتم أنتم أو أي عضو من أعضاء المجلس الحصول على أي معلومات في أي وقت كان، فسيسرني تقديم المزيد من المعلومات في شكل رسالة.